صناعة رأس المال المعرفي بين جودة منظومة التكوين وضرورة الاندماج في اقتصاد المعرفة
حالـــة الجزائـــر

د. بورديمة سعيدة
د. طبايبية سليمة
د. بخاخشة موسى
جامعة 08 ماي 45 قالمة

مستخلص:

إن الاندماج في الاقتصاديات الحديثة المرتبطة بالمعرفة، وما تشكله من عوائد في صادرات البلدان غير النفطية يتطلب إعادة النظر في قيمة الأصول المادية والتوجه نحو الاستثمار في الأصول المعرفية من خلال بناء منظومة تكوينية لصناعة الرأس المال المعرفي، حيث الصناعات الحديثة هي صناعات قائمة على استعمال المعرفة والتكنولوجيا وتوظيف البحث والتطوير.

تعالج هاته الورقة البحثية إشكالية تطوير التكوين والتعليم لصناعة رأس المال المعرفي، الرهانات المطروحة للاندماج في اقتصاد المعرفة بالتطرق للآليات والاستراتيجيات المعتمدة خاصة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: منظومة التكوين، جودة منظومة التكوين، اقتصاد المعرفة، الصناعات المعرفية، رأس المال المعرفي.

مقدمة:

إن البيئة التنافسية لمنظمة الأعمال تشهد اليوم العديد من التقلبات والتطورات، حيث أصبحت المعرفة هي الشكل الأساسي لرأس المال، وأن التراكم المعرفي والتطور التكنولوجي والأبحاث والتطوير وقلة دورة حياة المنتجات، كلها تشكل بيئة الاقتصاد الجديد المعروف باقتصاد المعرفة.

أين تعتبر المعرفة الصفة الأساسية للمجتمع الانساني الراهن، ومن خلالها تحققت معظم التحولات العميقة والمهمة في كل مجالات الحياة لما لها من علاقة عضوية بتنمية المجتمعات الإنسانية، فالمعرفة هي أحد المكتسبات المهمة للاقتصاد والمجتمع، فبناء القدرات الانسانية وتطويرها باعتبارها العنصر الانتاجي الرئيسي والمحدد الأساسي للإنتاجية إنما ينطلق من تطوير كفاءة وقدرات الموارد البشرية.

كما يشكل امتلاك وسائل المعرفة بشكل موجه وصحيح واستثمارها بكافة أبعادها العلمية الدقيقة من خلال الاستخدام الكثيف للمهارات وأدوات المعرفة الفنية والابتكارية والتكنولوجيا المتطورة، اضافة حقيقية للاقتصاد الوطني وقاعدة للانطلاق نحو التحول الى الاقتصاد المبني على المعرفة.

إن التوجه المعاصر من قبل العلماء والباحثين نحو اعتبار المعرفة ذات قيمة وأنها أصبحت العنصر الرئيسي من بين عناصر الانتاج يلقي الضوء على جانب آخر من المعرفة يتعلق بكيفية إدارتها، خاصة في ظل تحديات العولمة والالتزام بالمواصفات الدولية وتسارع وتيرة الابتكارات وتحول كبريات المنظمات العالمية إلى توطين الكفاءات والمواهب لديها كمصدر متجدد للمعرفة، يضع المنظمات الاقتصادية الجزائرية ومنظومة التكوين بكل مستوياته أمام رهانات جديدة نحو تحسين جودة هذه المنظومة ومخرجات التعليم، والتي لابد أن تتوافق مع البيئة الاقتصادية الجديدة، حيث صناعة رأس المال المعرفي من خلال مراحل تكوينه تجعلنا نتساءل عن قيمة هذه الصناعة ودورها في توليد عرض تنافسي سواء في الخدمات أم المنتجات.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة التي اتخذت من صناعة رأس المال المعرفي بين جودة منظومة التكوين وضرورة الاندماج في اقتصاد المعرفة-حالة الجزائر- موضوعا لها، عبر مناقشة وتحليل المحاور الآتية.

المحور الأول: رأس المال المعرفي: المفاهيم – صناعته والمحافظة عليه

لقد بدأ الاهتمام بتسيير رأس المال المعرفي والاعتراف به بداية من عقد الثمانينات، حيث أدرك المدراء ومختلف الأكاديميين قيمة الأصول غير الملموسة في المنظمة ودورها في تحقيق الأرباح والقيمة المضافة، فلقد أكدت الكثير من الدراسات حول المنظمات اليابانية أن فروقات الأداء هو ما تمتلكه من أصول غير مادية وبالتالي فهي تمتلك الأفكار والابتكارات. وقد بدأت وقتها هذه المنظمات في البحث عن أنسب الطرق لقياس وتطوير هذه الأصول الجديدة فيها.

إن التطور الحاصل نحو اقتصاد المعرفة واتجاه الصناعات الحديثة نحو الصناعات ذات الكثافة المعرفية جعل المنظمات تدرك القيمة الحقيقية لمواردها المعرفية وهو ما يفسر اتجاهها نحو الاستثمار في مصادر المعرفة (الأصول البشرية)على اعتبار أن محددات الأداء العام أصبحت مرتبطة بما تملكه هذه المنظمات من كفاءات وهو ما ذهب اليه أندري كارينجي A.Caringie بالقول" بأنك تستطيع أن تسلب عنا مصانعنا، تجارتنا، طرق مواصلاتنا ونفوذنا، ولكن أترك لنا تنظيمنا فقط وفي أربع سنوات سنعيده بأنفسنا" .[1]

1. ماهية رأس المال المعرفي:

1.1 مفهوم رأس المال المعرفي: يرتبط رأس المال المعرفي بعدة تسميات منها: رأس المال المعرفي، الأصول غير الملموسة، الأصول غير المادية.

❖ التعريف الأول: يعرف على أنه" مجموعة من العاملين يمتلكون قدرات عقلية عناصرها(المعرفة، المهارة، الخبرة والقيم) يمكن توظيفها واستثمارها في زيادة المساهمات المعرفية لتحسين أداء عمليات المنظمة، وتطوير مساحة إبداعاتها بشكل

[1] نجم عبود نجم، إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، الوراق للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2005، ص 74.

يحقق لها علاقات فاعلة مع جميع الأطراف المتعاملة معها، ويجعل فرق قيمتها السوقية عن قيمتها الدفترية كبيرا ".[2]

❖ التعريف الثاني: يعرفه Edvinsson على أنه " مضامين المعرفة، الخبرات العلمية، التكنولوجيا التنظيمية وعلاقات الزبائن والمهارات المهنية المقدمة والضرورية للمنافسة في السوق".[3]

❖ التعريف الثالث: هو" "قدرات متميزة يتمتع بها عدد محدود من الأفراد العاملين في المنظمة، تمكنهم من تقديم إسهامات معرفية تمكن المنظمة من زيادة إنتاجيتها وتحقيق مستويات أداء عالية مقارنة بالمنظمات المماثلة".[4]

❖ التعريف الرابع: هو" الموجودات غير الملموسة التي يمكن استعمالها كسلاح تنافسي من قبل المنظمة في عملية التطوير الإبداعي والاستراتيجي التي تعتمد الابتكار والتجديد، الذي يعد الوسيلة الأساس لبقاء واستمرار المنظمة في بيئة العمل ذات التغير المتسارع" .[5]

❖ التعريف الخامس: يعرف على أنه "المعرفة، المعلومات، حقوق الملكية المعرفية، الخبرات التي يمكن توظيفيا لإنتاج الثروة " .[6]

---

[2] سعد عمي العنزي، أحمد صالح، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص171 .

[3] سعد غالب ياسين، إدارة المعرفة، دار المناهج الفكرية للتوزيع، عمان، 2007، ص 221.

[4] Youndt .M.A, Snell S.A., Dean J.W., Lepak, D.P, Human Resource Management Manufacturing Strategy and Firm Performance, Academy of Management Journal, Vol39, August, 1996, p839.

[5] علاء فرحان طالب، أميرة الجنابي، إدارة المعرفة: إدارة معرفة الزبون، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 67.

[6] Thomas stewart, intellectuel capital : the new wealth of organisation, london, niquolaq breaely publishing, 1998, p 69.

وبالتالي فرأس المال المعرفي يفسر على أنه نخبة العاملين التي تحوز على تراكم معرفي وخبرات ومهارات مكتسبة تزيد في قيمة المنظمة بالمقارنة مع منافسيها من خلال زيادة ابتكاراتها وإنتاج معارف جديدة لديها.

1. 2 خصائص رأس المال المعرفي: في ضوء المفاهيم السابقة يمكن تحديد خصائص رأس المال المعرفي فيما يلي[7]:

- **يتزايد بالاستخدام والاستعمال؛**
- **يميل إلى الاستقلالية في العمل؛**
- **سريع الزوال والفقدان؛[8]**
- **المرونة في نوعية الهياكل والتي تساعد على التجديد المستمر من خلال الأفراد؛**
- **يمثل المعرفة التي يمكن تحويلها إلى أرباح؛**
- **يعمل بكفاءة في التنظيمات التي يسودها المناخ غير الرسمي؛**
- **يتواجد في جميع المستويات الإدارية؛**
- **يقدم الأفكار البناءة.**

بالإضافة إلى ما سبق فإن العديد من الباحثين قد حددوا عددا من الخصائص للأصول المعرفية في ظل
اقتصاد المعرفة تتمثل في: [9]

- **رأس مال غير ملموس؛**
- **صعوبة فصل الأصول المعرفية عن بعضها البعض؛**

---

[7] عادل حرحوش المفرجي، أحمد عمي صالح، رأس المال الفكري: طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003، ص 17.

[8] محمد عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 281.

[9] مصطفى رجب عمي شعبان، رأس المال الفكري، ودوره في تحقيق الميزة التنافسية لشركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية جوال، رسالة ماجيستير كلية التجارة قسم إدارة أعمال، تخصص إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2011، ص 55.

- يعتبر أحد العناصر الحاكمة لتحديد القيمة الحقيقية لمؤسسات الأعمال القائمة على المعرفة؛
- التكامل بين الأنظمة الفرعية المكونة للأصول المعرفية؛
- تمثل أحد عوامل الإنتاج التي تدعم المركز التنافسي لمنظمات الأعمال؛
- صعوبة وضع بعض الأصول المعرفية تحت سيطرة منظمات الأعمال؛

2- أهمية رأس المال المعرفي:

تكمن أهمية رأس المال المعرفي في:

- تبرز أهميته من أهمية موقع أصحاب العقول والألباب في القرآن الكريم، إذ ذكرت هاتان الكلمتان في 61 آية موزعة على 43 سورة كريمة، أي ما يعادل 38 من مجموع سور القرآن الكريم وهي نسبة ليست بالقليلة تشير إلى أهمية الدور الذي يؤدونه وحجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم إزاء الدين والدنيا[10] ؛
- يساعد في خلق معارف جديدة؛
- يساعد في زيادة كفاءة استخدام الأصول ويحقق إنتاجية أعلى وخدمة أفضل للزبائن؛
- يؤدي دورا مهما في بناء المنظمة المتعلمة المستجيبة لبيئة تنافسية دائمة التغير، كما يساهم في تعزيز الموقع التنافسي للمنظمات؛
- يعد السلاح الأساس للمنظمة في عالم اليوم، لأن الموجودات المعرفية تمثل القوة الخفية التي تضمن البقاء للمنظمة؛[11]
- يعمل على حماية المنتجات والخدمات المحققة من ابتكارات المنظمة مع محاولة خلق حواجز لدخول منافسين جدد.[12]

---

[10] شوقي جدي، محمد زوبير، الاستثمار في رأس المال الفكري كمدخل لتحقيق ميزة تنافسية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، الجزائر، 13و 14ديسمبر 2011، ص7.

[11] هاني محمد أنيس، رأس المال الفكري انطلاقة إدارية معاصرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2002 ، ص23.

3- مكونات رأس المال المعرفي:

تباينت وجهات نظر الباحثين حول مكونات رأس المال المعرفي انطلاقا من نموذج Skandia navigator الخاص بشركة التأمين السويدية الذي طوره Edvinsson إلى نموذج Sveiby (الهيكل الخارجي، الداخلي والهيكل البشري) وغيره أي أن معظم الكتابات اتجهت إلى ثلاث مكونات أساسية:[13]

3. 1 رأس المال البشري: هي المعرفة المحفوظة في ذهن العامل الفرد والتي لا تملكها المنظمة بل هي مرتبطة بالفرد شخصيا، وتتمثل في المهارات، الإبداع والخبرات.

3. 2 رأس المال الهيكلي: يضم القدرة الهيكلية على تحريك وتطوير المبادرات، من خلال الأخذ بالاعتبار التوقعات الجديدة والاعتراف بالأفكار الجديدة والمفاهيم والأدوات المتكيفة مع التغيير، والتي تشمل الثقافة، النماذج التنظيمية والعمليات والإجراءات.

فحسب ستيوارت" فرأس المال الإنتاجي هو" المعرفة التي لا تنتقل إلى البيت مساء، أي أنه يتضمن جميع أنواع العناصر بما في ذلك العمليات والأنشطة والسياسات التي تمثل جميع خبرات المنظمة على مدى بقائها".[14]

كما يشير رأس المال الهيكلي لمختلف الأصول المملوكة للمنظمة مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية. ويشكل البنية الضرورية لرأس المال البشري، حيث يشير

---

[12] أحمد سيد مصطفى، ادارة الموارد البشرية :الادارة العصرية لرأس المال المعرفي، دار النهضة للنشر، مصر، 2004، ص 45.

[13] راوية حسن، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 65.

[14] دي بيرلوت، فكر رجال الأعمال: الطريق إلى النجاح المتكامل، دار الراتب، جامعة لبنان، 2005، ص 128.

M.V.Mclroy " كل الأشياء التي تدعم رأس المال البشري ولكنه يبقى في الشركة عندما يترك الأفراد شركتهم ويذهبون إلى بيوتهم" .[15]

3.3 رأس المال الزبوني: يتضمن المصادر التي ترتبط بعلاقات المنظمة الخارجية بالشركاء، العملاء، الموردين ويغطي أمور مثل: مدى رضا العميل، ولائه، الاحتفاظ به، مدى التحسن في حصة السوق وسمعة المنظمة.

4- أبعاد تسيير رأس المال المعرفي في المنظمة :

فرضت التحولات التنافسية في المحيط الجديد على المنظمات الاقتصادية إيجاد نوع من التوافق مع شكل البيئات الجديدة، حيث يتطلب التطور إلى اقتصاد المعرفة خصائص مختلفة عن الأنماط التقليدية من حيث الاستقطاب ونوعية الأفراد وحتى نوعية الأجور والمكافآت. وبالتالي كان مفروضا على شكل المنظمات عدم امتلاك هذه الثروة التسييرية فقط، بل لا بد من تسييرها كما يلي:[16]

4. 1 استقطاب رأس المال المعرفي: يركز في البحث عن الخبرات المتقدمة وجلب وجذب المهارات التقنية العالية بالاعتماد على نظام معلومات يسهل مهمة الجذب والاستقطاب والاختيار وتعيين القادمين الجدد.

" فاستقطاب رأس المال المعرفي في المنظمة يعني التنقيب عن العقول النادرة ذات المهارات والمعارف المتميزة من خلال الاختيار الجيد وفق معايير محددة تتفق ومتطلبات واستراتيجيات المنظمة".

[15] حسين عصمان حسن، استراتيجيات الإدارة المعرفية، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008، ص 120.

[16] خالد محمد طلال بني حمدان، تحميل معطيات العلاقة الارتباطية بين نظام معلومات الموارد البشرية ورأس المال الفكري، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الأول حول اقتصاد الأعمال في ظل عالم متغير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الأهلية، عمان، 2003، ص 12.

4. 2 صناعة رأس المال المعرفي: ينظر له على أنه مصدر للميزة التنظيمية التي تمثل تراكم إمكانيات منظمة ما لابتكار المعرفة والمشاركة فيها بما يجعلها تتفوق على المنظمات المنافسة في السوق.

كما يعني تعزيز قدرات العاملين وتحقيق الانسجام في التعامل بينهم وتوفير ظروف التعاون والتعلم المشترك والمستمر ونشر وتقاسم المعرفة من خلال أساليب معينة.

4. 3 تنشيط رأس المال المعرفي: يعني الاهتمام بآراء العاملين ومقترحاتهم وتشجيع الجماعات الحماسية لتنشيط الانجازات العالية في العمل واستخدام العصف الذهني في توليد الأفكار وحل المشاكل.

4.4 المحافظة على رأس المال المعرفي: تتحقق من خلال الاهتمام بالتدريب والتطوير المستمر والتحفيز المادي والمعنوي وتنظيم العمل بالكيفية التي تقلل من فرص الاغتراب التنظيمي.

5. نماذج قياس رأس المال المعرفي:

ظهرت العديد من النماذج والآليات لقياس رأس المال المعرفي بشكل سليم وكفؤ بهدف تحقيق الأهداف التنظيمية المنشودة ومن أبرز هذه النماذج[17]:

5. 1 نموذج برناردمار: تقوم الإدارة السليمة والواعية للأصول الفكرية والمعرفية على عدد من النقاط الأساسية التي تتمثل في تحديد الجوانب الأساسية لرأس المال المعرفي وتدفع إلى تحسين الأداء الاستراتيجي للمنظمة، من هذه القواعد والأسس ما يلي :

- **تصور مسارات خلق القيمة والتحولات الأساسية المرتبطة بالأصول الفكرية والمعرفية في المنظمة؛**
- **قياس الأداء وبشكل خاص التحولات الديناميكية في الجوانب الأساسية لرأس المال المعرفي؛**

[17] عمر أحمد همشري، ادارة المعرفة: الطريق الى التميز والريادة، دار الصفاء للنشر التوزيع، ط1، عمان، 2013، ص ص274-282.

- إنشاء الجوانب الأساسية لرأس المال المعرفي باستخدام عمليات إدارة المعرفة.[18]

5. 2 نموذج المستكشف لشركة سكانديا: يعتبر هذا النموذج من أشهر نماذج قياس رأس المال المعرفي، والذي تم اقتراحه وتطويره من منظور شامل في عام 1997 وقد قسم رأس المال المعرفي حسب Edvinsson إلى خمسة مجالات وهي: مجال التركيز المالي يشتمل على 17 مؤشر، مجال التركيز الزبوني يشتمل على 20 مؤشر، مجال التركيز على العملية يشتمل على "19 مؤشرا، مجال التركيز على التطوير والتجديد يشتمل على 35 مؤشرا ومجال التركيز على الموارد البشرية يشمل على 26 مؤشرا.

5. 3 نموذج سفيبي Sveiby: يعرف بمرقاب رأس المال المعرفي، وقد طوره كارل سفيبي(1997-2001) ويقوم على مفهوم مقابلة الأصول الملموسة برأس المال المعرفي لاستخراج القيمة السوقية للمنظمة. وحسب النموذج يتكون رأس المال المعرفي من ثلاث مكونات أساسية هي: الجدارة الجوهرية، الهيكل الخارجي، الهيكل الداخلي، والتي يتم قياسها في ضوء أربعة مؤشرات أساسية(النمو، الابتكار، الكفاءة، الاستقرار).

5. 4 نموذج القيمة الاقتصادية المضافة: في عام 1997 قدم توماس ستيوارت النموذج وهو من النماذجالتي لا تقيس القيمة الحقيقية لرأس المال المعرفي على نحو مباشر، وإنما يؤكد على ضرورة أخذه بعين الاعتبار إذا كان ذلك سيؤدي إلى زيادة القيمة الاقتصادية المضافة للمنظمة، وهو في الأساس أداة تحليلية وقياسية لفهم الاتجاه المالي الرئيسي للمنظمة وتقييمه، كما يعد مقياسا يربط بين الأداء والتخطيط المالي.

يتم فيه حساب القيمة الاقتصادية المضافة من خلال المعادلة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي المبيعات – نفقات التشغيل(العمليات) – الضرائب والرسوم– التكاليف الرأسمالية.

[18] خالد محمد أمين ميرخان، العلاقة بين الأساليب المعرفية ورأس المال الفكري وتأثيرها في التوجه الاستراتيجي: دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المستنصرية، العراق، 2003، ص44.

لا تشير المعادلة بشكل صريح إلى رأس المال المعرفي، غير أن النموذج يشير إلى التغيرات الحاصلة في القيمة الاقتصادية المضافة للمنظمة تقدم مؤشرا فيما إذا كان رأس المال المعرفي للمنظمة منتجا أم لا؟ وبمعنى آخر فإنه يشير على نحو غير مباشر إلى معدل إنتاجية رأس المال المعرفي في المنظمة.

5.5 نموذج شينchen 2004: ركز على البيانات والمعلومات اللازم توافرها في الوقت المناسب للمديرين على نحو يمكنهم من صياغة الاستراتيجيات الخاصة برأس المال المعرفي وتعديلها بما يمكن هذه الادارات من استخدام المعرفة وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة. ويركز النموذج أساسا على تقويم المؤشرات

والاتجاهات العامة لرأس المال المعرفي أكثر من تركيزه على القيمة الاقتصادية، وقد قسم شين نموذجه الى أربعة عناصر تعمل معا لتحقيق القيمة الحقيقية للمنظمة وهي رأس المال البشري، رأس المال الزبوني، رأس المال الابتكاري ورأس المال الهيكلي.

المحور الثاني: اقتصاد المعرفة: مفاهيم، مظاهر ومتطلبات الاندماج

تشكل التحولات التي تشهدها بيئة منظمات الأعمال قطيعة جذرية مع الاقتصاديات التقليدية القائمة على الموارد الطبيعية إلى اتجاهات جديدة ستكون المعرفة من أهم عوامل انتاجها، والذي يقع على عاتق كفاءات المنظمات. لذا فرض عليها التوجه نحو منظمات انتاج رأس المال المعرفي ومحاولة الحصول عليه كونه يعد أحد المتطلبات الأساسية للاندماج في الاقتصاد الجديد المعروف باقتصاد المعرفة.

ماهية اقتصاد المعرفة:

1.1 مفهوم اقتصاد المعرفة: تتعدد تعاريف اقتصاد المعرفة، لذلك سنتطرق إلى البعض منها:

❖ التعريف الأول: يعرف على أنه "نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الأنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي،

وخاصة التجارة الالكترونية مرتكزا بقوة على المعرفة، الابداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الاعلام والاتصال".[19]

❖ التعريف الثاني: تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOCDE بأنه "الاقتصاد الذي فيه إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة المحرك الأساسي لعملية النمو وخلق الثروة وفرص التوظيف عبر كافة الصناعات".[20]

مما سبق يمكننا القول أن اقتصاد المعرفة يعني الانتقال من الاقتصاد القائم على الماديات إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، فبينما سادت الملكية في اقتصاد ما قبل المعلومات، كانت الملكية الفكرية هي محور اقتصاد المعرفة، وأنه في الاقتصاد التقليدي تزداد قيمة المنتجات مع الندرة وقلة العرض، في حين يحدث العكس في اقتصاد المعرفة، حيث تزداد قيمة المنتج المعرفي كلما زاد وتوفر.

1. 2 <u>التمييز بين الاقتصاد المعرفي والاقتصاد المبني على المعرفة</u>: يهتم اقتصاد المعرفة بإنتاج وصناعة المعرفة والبحث والتطوير وعدد براءات الاختراع، في حين الاقتصاد المبني على المعرفة ينبع من إدراك مكانة المعرفة والتكنولوجيا والعمل على تطبيقها في الأنشطة الإنتاجية، فهو يعتبر مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي.[21]

1. 3 <u>خصائص اقتصاد المعرفة</u>: من أهمها نذكر:

- يعد العقل البشري ممثلا بالرأسمال البشري أهم مجالات الاستثمار وأكثرها إنتاجية، وتحقيقا للتنمية الاقتصادية؛

[19] هدى زوير، عدنان داود، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دار جرير للنشر، ط 1، عمان، 2010، ص65.

[20] L'économie du savoir : tendances et implications, organisation de coopération et de développement économiques(OCDE), paris, 1996, p7.

[21] محمد عواد أحمد، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008، ص 238 .

- اقتصاد المعرفة اقتصاد وفرة وليس اقتصاد ندرة، ففي حين تعد الندرة من خصائص المشكلة الاقتصادية فالوفرة في مدخلات وحتى مخرجات العملية الإنتاجية أحد أهم خصائص اقتصاد المعرفة؛
- يعد أقل استهلاكا للطاقة من الاقتصاد التقليدي، ويعود ذلك إلى طبيعة منتجاته، ومن الممكن أن يكون منتجا للطاقة؛
- يعد أكثر ملاءمة لشروط البيئة السليمة، بسبب القدرة على إيجاد البدائل باستمرار، مع استخدام مواد إنتاجية غير مادية، وبالتالي التقليل من التلوث؛
- يتميز بانخفاض شديد في التكاليف الحدية، وارتفاع كبير في الأرباح؛
- يتميز اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد إبداعي، ابتكاري، افتراضي، شبكي، الكتروني، رقمي....الخ.[22]

1. 4 أهمية اقتصاد المعرفة: تبرز في النقاط الأساسية الآتية:

- الإسهام في توفير فرص عمل، خصوصا في المجالات التي يتم فيها استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة، وهي فرص عمل واسعة ومتنوعة ومتزايدة، رغم أن هذا يثير وجهات نظر متعددة، بسبب أنه يرتبط في الغالب بمن تتوفر لديهم المهارات والقدرات العلمية والعملية المتخصصة عالية المستوى؛
- الإسهام في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية، وبما يسهم في توسعها ونموها
- بدرجة كبيرة، وبذلك يتم تحقيق الاستمرارية في تطور الاقتصاد ونموه وبسرعة واضحة؛
- الإسهام في إيجاد نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولي؛

[22] باسم غدير غدير، اقتصاد المعرفة، شعاع للنشر والعلوم، حلب، 2010، ص ص 88-89.

- المساهمة في تحقيق تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد، بزيادة الإنتاج المعرفي المباشر وغير المباشر، زيادة للعاملين المعرفيين، وزيادة الأهمية النسبية للصادرات من المنتجات المعرفية.[23]

2. **مؤشرات اقتصاد المعرفة** :

لاقتصاد المعرفة مؤشرات تقرر أنَّه النمط السائد في اقتصاد ما، وتدلُّ على مدى النجاح في التوجه نحوه، مما يمكن من إجراء المقارنات بين الدول لتحديد مستوى التطور الاقتصادي الذي وصلت إليه، وتشمل المؤشرات التي تقيس مدخلات المعرفة ومخزونها وشبكاتها ونشرها ومخرجاتها وإدارتها، منها:[24]

- نسبة المكون المعرفي في ثمن السلع والخدمات والمنتجات؛
- الميزان التجاري للدولة فيما يتعلق بتجارة المعرفة أي الصادرات والواردات المعرفية بما في ذلك ميزان المدفوعات التكنولوجي حسب نوع التكنولوجيا؛
- مؤشرات التوجه نحو مجتمع المعلومات مثل مؤشرات البنية الأساسية كالهواتف، الحواسيب،

والشبكات ومنها الإنترنت بالإضافة إلى المحتوى الرقمي، ومدى التقدم في تنفيذ تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات التجارة والحكومة والتعليم؛

- عدد براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية بما فيها العلامات التجارية؛
- عدد سنوات الدراسة والتدريب بالنسبة إلى عمر الفرد؛
- نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد الباحثين بالنسبة إلى عدد السكان
- عدد حدائق التكنولوجيا أو البحث أو العلم وعدد حاضنات التكنولوجيا.

---

[23] فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، عمان، 2007، ص ص 22-23.

[24] محمد أنس أبو الشامات، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، سوريا، 2012، ص ص 599-600.

3. متطلبات اقتصاد المعرفة:

لتحقيق الإقلاع المعرفي والتحول نحو اقتصاد المعرفة، يتطلب توافر مجموعة من المتطلبات والشروط الأساسية، أهمها توفر بنى تحتية تكنولوجية وخاصة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتوفر قاعدة للبحث والتطوير، والاستثمار في الرأسمال البشري من خلال نظام تعليمي جيد، ووجهة النظر هذه يؤيدها البنك الدولي من خلال وضعه إطارا عاما لاقتصاد المعرفة.

3. 1 البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تعتبر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات العامل الأهم في تحديد مدى قدرة أي بلد على التحول والاندماج في اقتصاد المعرفة، حيث تشكل أعداد مشتركي الانترنت والهواتف الثابتة والنقالة وعدد الحواسيب الشخصية المؤشرات الأساسية لهذه البنية التحتية. فتشييد بنى تحتية تكنولوجية في إطار اقتصاد المعرفة، يكون أساسا بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كصناعة البرمجيات ومعدات الإعلام الآلي، ولذلك على الدول النامية أن تركز على جانب هذا الجانب كي تندمج في اقتصاد المعرفة، ذلك أن الاستثمار في هذه الأخيرة أقل كلفة من عدم الاستثمار فيها.[25]

3. 2 التعليم: يشكل الاستثمار في المجال التعليمي أمرا بالغ الأهمية في الاقتصاديات العربية، باعتباره أحد الوسائل والآليات المسؤولة عن إنتاج نخبة العاملين والكفاءات تحت اسم رأس المال المعرفي.

يؤدي التعليم دورا بارزا في خلق القيمة من خلال مساهمات رأس المال المعرفي الذي يستمد قوته من تثمين معارفه وهو ما نادت به نظريات رأس المال البشري من أمثال شولتز- وبيكر الذي أثر بدور التعليم والتكوين في تعظيم أرباح المنظمة، فالتوجهات الحالية للدول تتطور نحو زيادة الإنفاق على التعليم والتدريب وتطوير مختلف البرامج التعليمية كأدوات نفاذ إلى اقتصاد المعرفة.

[25] كمال منصوري، عيسى خليفي، اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة: المقومات والعوائق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد4، 2006، ص55 .

تعتمد قدرة أي دولة على الاستفادة من اقتصاد المعرفة على مدى السرعة التي يمكن من خلالها التحول إلى اقتصاد تعليمي، حيث يكون مدى قدرة الأفراد والمنظمات على إنتاج الثروة حسب قدرتهم على التعلم ومشاركة الإبداع، ولذلك فقد أصبح التعليم ضرورة حتمية لاقتصاد المعرفة.[26]

3.3 زيادة أنشطة البحث والتطوير: يعرف البحث والتطوير على أنه تؤثر النشاط المنهجي والمبدع الذي يهدف إلى زيادة المعرفة في جميع حقول العلم بما يؤكد الحقول الإنسانية والثقافية. [27]

وكما تمثل أنشطة البحث والتطوير وسيلة لتنويع المعارف التكنولوجية وزيادة العوائد المادية في المنظمة، ويترجم ذلك في الكثير من البلدان كإنفاق ما بين 3.5-5% من إجمالي دخلها الوطني على هذا الغرض.

3. 4 **البيئة الاقتصادية والتنظيمية الملائمة والمحفزة: تتطلب هذه الملائمة ما يلي:**[28]

- ضرورة وجود جهاز تنظيمي قادر على خلق بيئة تنافسية منظمة للمنظمات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يضمن وجود سياسات للمنافسة العادلة وضمان حرية المستهلك؛
- تشجيع وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص مما يعد حافزا رئيسيا لتطوير قطاع المعلومات والاتصالات؛

[26] أحمد عبد اليونس، مدحت أيوب، اقتصاد المعرفة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006، ص ص 213-214.

[27] محمد قويدري، واقع أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة، جامعة ورقلة، الجزائر، 09-10 مارس 2004.

[28] الإسكوا، رؤية مقترحة لتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2008، ص 11.

- تأسيس هيئات خاصة بتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير بيئة الأعمال؛
- تأسيس هيئات خاصة بتنظيم قطاع الاتصالات وتفعيل دورها في توفير بيئة مواتية للاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال، تطوير مناطق تكنولوجية مؤهلة لجذب المنظمات المحلية والأجنبية، ومنحها الحوافز الضريبية والاستثمارية؛
- ضرورة اهتمام الحكومات بتهيئة بيئة تشريعية مواتية لتطوير القطاعات النشطة في مضامين اقتصاد المعرفة.

المحور الثالث: دور منظومة التكوين في صناعة رأس المال المعرفي في الجزائر

1. دور المعرفة في النمو الاقتصادي:

إن المحيط الجديد أصبح التركيز فيه والنجاح يعزى إلى العامل المعرفي الذي تقدم على العوامل المادية الأخرى، والهبات الطبيعية للكثير من الدول. فإشكاليات الحاضر التنموي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالخبرة المعرفية، وهو ما ذهبت إليه العديد من الدراسات والتي تعتبر أن منظمات الأعمال المكلفة بخلق الثروة وقاعدة خلفية للتنمية يتحدد مستقبلها بما تمتلكه من أفكار وأصول معرفية ومثل هاته الأصول أصبحت من الدعائم الرئيسية لاستمرار منظمات الأعمال في مجال الأعمال خاصة في عصر التكنولوجيا والاتصالات، أين تفوق قوة الأفكار والمواهب المبدعة قيمة المنظمات المادية، كما تطورت وظيفة المعرفة في القراءات الجديدة للتنمية الحديثة المبنية على اتجاه جديد وأصبحت رمزا.[29]

1.1 المعرفة ركيزة الاقتصاد الجديد: إذا كانت الأرض هي قاعدة الثروة في الاقتصاد الزراعي فإن الآلة تمثل سمة العصر الصناعي، وتحتل المعرفة الصدارة في الاقتصاديات الحديثة القائمة على المعرفة ورأس المال المعرفي وهي تشكل قطيعة للمراحل التي مرت بها الاقتصاديات السالفة، حيث تقتصر الاقتصاديات الحديثة أو

[29] راوية حسن، مرجع سابق، ص 62.

ما يعرف باقتصاد المعرفة على الإنتاج المعرفي من خلال نمو صادرات البلدان التي لا تمتلك الموارد الطبيعية، حيث تشكل صادراتها منتجات معرفية وتكنولوجيا بالدرجة الأولى كما هو حال اليابان، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

فلقد تطور استخدام المعرفة في اقتصاد المعرفة، وأصبحت الماديات أقل إضافة للقيمة لأنها أبطأ وأقل مرونة، فمركز الثقل انتقل من الأعمال والموارد الطبيعية إلى المعرفة واستغلال الأموال المعرفية ومن تناقص العوائد إلى تزايد العوائد وهو قيمة المعرفة في الاقتصاد الدولي.[30]

1. 2 المعرفة كأداة لتحقيق الجودة الشاملة: إن استخدام المعرفة بشكل جيد وفعال له أهمية كبيرة في اكتشاف الأخطاء وتفاديها، لتجنب تحمل تكاليف إضافية عن طريق تقليل الزمن اللازم لأداء الأعمال وتحقيق جودة المنتجات. إذ يعتمد تحسين المنتوج على قدرات الأفراد ومعارفهم ومختلف الخبرات التي تساهم في تكوين القيمة لدى المستهلكين، كما أن الوصول إلى الجودة يعتمد على المعارف الضمنية والصريحة التي يوظفها الأفراد في تدنية التكاليف من خلال عمليات التدريب والتعلم التنظيمي.

فالمعرفة من هذا المنطلق هي الأساس في بناء أي منظمة انطلاقا من تحديد الحاجيات والأهداف إلى غاية الوصول إلى معايير واضحة ومحددة في بلوغ جودة المنتوج النهائي.[31]

1. 3 منظومة التكوين بين الطلب اللامتناهي والجودة المطلوبة: يتطلب اقتصاد المعرفة بناء منظومة تكوينية فعالة تساهم في التكيف مع الاقتصاديات الجديدة، وأسواق العمل الجديدة، حيث سوق العمل المعرفي يتطلب عمال ذوي معرفة جيدة ويمتازون بالمهارة والمعارف ويختلفون عن عمال الاقتصاديات السابقة

[30] نجم عبود نجم، إدارة اللاملموسات: إدارة ما لا يقاس، دار اليازوري عمان، 2010، ص 245.

[31] محمد عوض الترتوري، أغادير جويدة، إدارة الجودة الشاملة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص ص 29-30.

إن بناء منظومة تكوينية وتعليمية فعالة يستند إلى أن منظمات الأعمال ليست نظاما معزولا أو مغلقا، وتوفر الدولة على منظومة تعليمية وتكوينية فعالة وعلى نظام وطني للتجديد يجعل الحديث عن الكفاءات والبحث والتطوير وعن التثمين مجرد أضغاث أحلام.[32] وبالتالي فإن جهود منظمات الأعمال التعليمية في ظل الاقتصاديات الحديثة مطالبة بتكوين مرجعية تعليمية صحيحة حيث تمثلت المجهودات فيما يلي:

أ. إصلاح التعليم: يشكل بكل أطواره: الإبتدائي، المتوسط، الثانوي، الجامعي مرجعا وأحد المخرجات الأساسية وقاعدة خلفية لكل منظمات الأعمال الناشطة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

فالجزائر تأثرت بالإصلاحات العميقة في كافة المستويات التعليم من حيث البرامج وعصرنة طرق التكوين والإندماج في النظام التعليمي الجامعي العالمي L.M.D ، حيث خصصت الجزائر ما يمثل نسبة

19.6%من ميزانية الاستثمار لقطاع التعليم سنة 2009[33]، حيث احتلت سنة 2007 الرتبة 46 عالميا بالنسبة للتعليم الابتدائي والرتبة 16 بالنسبة للتعليم العالي بناء تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2007، كما احتلت الرتبة 25 بخصوص التسجيل في المرحلة الابتدائية من التعليم، والرتبة 25 بالنسبة للتسجيل في التعليم المتوسط والثانوي، والرتبة 52 فيما يخص نوعية نظام التعليم و 24بخصوص نوعية الرياضيات والعلوم المدرسة، و52 بالنسبة لنوعية مدارس التسيير، وبالرغم من ذلك إلا إن الإحصائيات والتقارير تشير إلى اختلالات في تطبيق هذه الاصلاحات في الميدان، حيث المعارف الأكاديمية لا تزال حبيسة أدراج الجامعات.

إن أزمة صناعة المعرفة في الدول العربية وخاصة في الجزائر يظهر في حجم المخرجات الطلابية التي لا تتوافق في كثير من الأحيان مع سوق العمل المطلوبة

[32] حسين رحيم، التغيير في المنظمة ودور الكفاءات، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 07 فيفري، 2005، ص 184.

[33] مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد397 ، مارس2012، ص 90 .

والتخصصات التي ينشدها اقتصاد المعرفة خاصة في مجال المعلوماتية والتكنولوجيات الحديثة وتطبيقاتها. فقد احتلت الجزائر بالنسبة لمؤشر تطور التكنولوجيا المرتبة 52 من 271 دولة شملها تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2007. والرتبة 57 بالنسبة لتطور الإبداع، كما احتلت الرتب 206 و 22 بخصوص تطور بيئة الأعمال والإبداع على الترتيب.

واحتلت بخصوص قدرة المؤسسات على استيعاب التكنولوجيا المرتبة 65 ، أما بخصوص القوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات فقد احتلت المرتبة 55 ، والرتبة 227 بالنسبة لنقل التكنولوجيا، والرتب 65 و 11 و206 بخصوص الاشتراك في الهاتف النقال، الإنترنت، والكمبيوتر الشخصي على الترتيب.

ب. الانفاق على البحث والتطوير: لا يزال متدني، إذ لا يتعدى نسبة 1 % من الناتج المحلي الاجمالي[34] كما أن عوامل الطرد للكفاءات موجودة في بيئة العمل الداخلية التي لا تشجع بتاتا على توظيف وتوطين الكفاءات حيث مفارقات هجرة الأدمغة واحتوائها في الخارج مقابل مغريات مادية يجعلنا نتكلم عن أزمة صناعة المعرفة في العالم العربي.

1. 4 بناء منظومة لاكتساب المعرفة: إن تنامي الاعتراف بالمعرفة كموجودات ومحددات نمو جديدة في الاقتصاديات الحديثة وأداة تنافسية أصبح رهان كبير وجديد لمنظمات الأعمال والتي أصبح رصيدها يقاس بمدى استثمارها في المعرفة من حيث الإنتاج والاكتساب. فبناء منظومة لإكساب المعرفة سواء على مستوى المنظمة أو المستوى الكلي يعني وضع استراتيجية للتعامل مع مختلف المعارف الداخلية والخارجية ومع أشكال النقل والاحتفاظ بقيمتها عن عمليات التنازل لأنها هي تتطلب ذلك تمكين خبرة العاملين وتوفير شبكة داخلية لنقل المعارف، وتطويرها وتحديدها باستمرار.

[34] رياض بولصباع، التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية: الواقع والتحديات: دراسة مقارنة :الإمارات العربية المتحدة - الجزائر – اليمن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص 196.

إن اكتساب المعرفة لا يقتصر على بناء قاعدة المعرفة الوطنية لتوليد معرفة جديدة من خلال البحث والتطوير، فلقد احتلت الجزائر الرتبة 202 بخصوص توفر خدمات البحث والتدريب.

إن زيادة إنفاق الجزائر على قطاع التعليم بكل أطواره يعتبر مؤشرا مهما ومحدودا لتدارك فجوة المعرفة، وعليه فاختيار برامج التعليم سواء كانت أكاديمية أو مهنية يجب أن تكون ملائمة لمتطلبات العصر لتحقيق الإحاطة بأصول التقنيات بغية استخدام تكنولوجيات المعلومات وتأهيل القدرات البشرية بحيث يمكن أن يؤدي إنتاج الوحدات البشرية المتعلمة واستثماراها لتقوم بدور بارز في استخدام المركز لأنماط المعرفة.[35]

كما أصبحت منظومة إكتساب المعرفة تشكل رهانات أساسية لتحقيق التنمية الوطنية المنشودة حيث أن مخرجات التعليم هي مدخلات العملية التنموية وهو ما يتطلب التوجه نحو المعرفة التطبيقية، حيث تخاطب هذه المعرفة مشاكل منظمات الأعمال والمنظمات الاجتماعية، أين يعد المصدر الرئيسي لإنتاج المعرفة هو التعليم، حيث اكتساب المعارف والمهارات المختلفة والذي من شأنه الزيادة في التحكم في مختلف مشاكل المنظمة الإنتاجية. وفي سنة 2007 احتلت الجزائر الرتبة 57 بالنسبة لإنفاق المؤسسات على البحث والتطوير، والرتبة 204 بخصوص التعاون في البحث العلمي بين الجامعة والصناعة، والرتبة 26 بخصوص اهتمام الحكومة بإنتاج التكنولوجيا المتقدمة، والرتبة 72 من حيث توفر المعلمين والمهندسين، والرتبة 22 بخصوص حماية حقوق الملكية الفكرية، والرتبة 272 بخصوص المقدرة على الإبداع.

تولي التنمية الحديثة اهتماما كبيرا للعنصر البشري من خلال التركيز على المناهج التعليمية الذي تؤسسه وتدعمه سواء في المدارس أو الجامعات من خلال التدريب

[35] محمد مقدادي، العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد، دار فارس للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2002، ص 292.

المستمر وتشجيع الابتكار من خلال تدعيم البنية التحتية لمنظمات الأعمال. فحجم منظمات الأعمال اليوم يتطلب إعداد كفاءات وطنية لديهم القدرة على إنتاج المعرفة فالقدرة التنافسية للمنظمة مرهونة بالدرجة الأولى على تحرك الدولة نحو تنمية المعرفة كمحرك أساسي للتقدم التكنولوجي لوضع أسلوب منسق بين أنشطة منظومة التعليم والتكنولوجيا بوضع أسلوب منسق بين أنشطة منظومة التعليم والتكنولوجيا والسياسة التعليمية في كافة مراحلها ومن ناحية أخرى بما يحقق مستقبلا تنمية متميزة.[36]

1. 5 تفعيل وظيفة البحث والتطوير: يقع إنتاج المعرفة اليوم على عاتق مخابر البحث والتطوير التي تساهم خاصة في منظمات الأعمال في تخفيض التكاليف ودمج مختلف المعارف في عمليات ابتكار منتجات جديدة.

في سنة 2007 احتلت الجزائر الرتبة 15 بالنسبة لنوعية هيئات البحث العلمي والذي يبلغ تعدادها 251 هيئة، معظمها يتبع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وكذا وزارة الفلاحة، في حين يبلغ عدد مراكز البحث العلمي خارج الجامعات 30 مركزا.[37]

إن الاقتصاديات الحديثة قائمة بشكل كبير على الاستثمارات غير المادية كمحدد جديد للثروة من خلال استغلال المعارف المتراكمة، ففي ظل الاقتصاد المبني على المعرفة يظل إنتاج الثروة تابع بصفة أكثر للمعارف بالمفهوم الواسع وعليه يحسب البحث الأساسي والتطبيقي، التطور التقني، التكنولوجيا، المهارة المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي.

إن المنافسة الحالية بين منظمات الأعمال تطور نحو المنافسة عن طريق الابتكار من خلال حجم الإنفاقات المخصصة، من خلال ما يلي:

[36] علي عبد الله، دور حكومات الدول النامية في ظل تحديات النظام العالمي الجديد، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية والتميز، جامعة قالمة، الجزائر، 26-27 نوفمبر 2007، ص 11.

[37] تقرير التنمية الإنسانية العربي لسنة 2003، ص 73.

- قيمة وعدد الأبحاث المنجزة من طرف المنظمة؛
- عدد الهياكل والمخابر والكفاءات المخصصة للبحث والتطوير؛
- براءات البحث في المنظمة.

ورغم المجهودات المبذولة إلا أن ذلك لم يرق إلى المستوى المطلوب، وهو ما يؤكده التصنيف والترتيب المتأخر للجزائر في بعض الميادين على المستوى العالمي واحتلالها المكان غير اللائق مقارنة بالإمكانيات المتوفرة في أحيان أخرى. [38]

حيث يتطلب من الجزائر وكل منظمات الأعمال من أجل رصيد كل التطورات التكنولوجيا والاستفادة منها ضمن الاقتصاد الجديد مضاعفة مراكز البحوث الجامعية وغير جامعية وتطوير القدرات التكنولوجيا التي تسمح بتطبيق أي اقتراح أو اكتشاف في الميدان.

الخاتمة:

يعد الاستثمار في الأصول اللامادية ممثلة التعليم والتكوين والبنى التحتية، الجامعة ومراكز البحث العلمي، أحد الأدوات لاكتساب وإنتاج المعرفة وصناعة رأس المال المعرفي، والذي يستند إلى أن الكفاءات والمعارف تغذي باستمرار القدرات التنافسية لمنظمات الأعمال من خلال تنويع سوق العمل بهذه الكفاءات، وهو ما أوصى به تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 بتنوع المعرفة ونشر العلم وهو ما يدل على الارتباط الوثيق بين المعرفة والتثمين وأن المعرفة المتجددة والمكتسبة نواتها الأساسية هو المورد البشري المشكل للمنظمة فضلا عن عصرنة أدوات ومناهج التكوين المؤدية إلى الإبداع وليس التلقين وخلق أقطاب امتياز جديدة وبناء نظام وطني لليقظة لكنها أدوات لاكتساب وصناعة رأس المال المعرفي لتوظيفه في مختلف عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

[38] علي سدي، محاولة قياس مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 4-5 ديسمبر 2007، ص 16.

المراجع:

1. أحمد سيد مصطفى، ادارة الموارد البشرية :الادارة العصرية لرأس المال المعرفي، دار النهضة للنشر، مصر، 2004.
2. أحمد عبد اليونس، مدحت أيوب، اقتصاد المعرفة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006.
3. باسم غدير غدير، اقتصاد المعرفة، شعاع للنشر والعلوم، حلب، 2010.
4. حسين رحيم، التغيير في المنظمة ودور الكفاءات، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 07 فيفري، 2005.
5. حسين عصمان حسن، استراتيجيات الإدارة المعرفية، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008.
6. خالد محمد أمين ميرخان، العلاقة بين الأساليب المعرفية ورأس المال الفكري وتأثيرها في التوجه الاستراتيجي: دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المستنصرية، العراق، 2003.
7. خالد محمد طلال بني حمدان، تحميل معطيات العلاقة الارتباطية بين نظام معلومات الموارد البشرية ورأس المال الفكري، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الأول حول اقتصاد الأعمال في ظل عالم متغير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الأهلية، عمان، 2003.
8. دي بيرلوت، فكر رجال الأعمال: الطريق إلى النجاح المتكامل، دار الراتب، جامعة لبنان، 2005.
9. راوية حسن، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002.
10. رياض بولصباع، التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية: الواقع والتحديات: دراسة مقارنة :الإمارات العربية المتحدة - الجزائر – اليمن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013.
11. سعد عمي العنزي، أحمد صالح، إدارة أ رس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
12. سعد غالب ياسين، إدارة المعرفة، دار المناهج الفكرية للتوزيع، عمان، 2007.

13. شوقي جدي، محمد زوبير، الاستثمار في رأس المال الفكري كمدخل لتحقيق ميزة تنافسية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، الجزائر، 13و 14 ديسمبر 2011.

14. عادل حرحوش المفرجي، أحمد عمي صالح، رأس المال الفكري: طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003.

15. علاء فرحان طالب، أميرة الجنابي، إدارة المعرفة: إدارة معرفة الزبون، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009 .

16. علي سدي، محاولة قياس مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 4 و5 -5 ديسمبر 2007.

17.علي عبد الله، دور حكومات الدول النامية في ظل تحديات النظام العالمي الجديد، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول المنظمة الاقتصادية والتميز، جامعة قالمة، الجزائر، 26-27 نوفمبر 2007.

18. عمر احمد همشري، ادارة المعرفة :الطريق الى التميز والريادة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1 ، عمان، 2013 .

19. فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، عمان، 2007.

20. كمال منصوري، عيسى خليفي، اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة: المقومات والعوائق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد4، جامعة الشلف، الجزائر، 2006.

21. محمد أنس أبو الشامات، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، سوريا، 2012.

22. محمد عواد أحمد، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008.

23. محمد عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

24. محمد عوض الترتوري، أغادير جويدة، إدارة الجودة الشاملة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.

25. محمد قويدري، واقع أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة، جامعة ورقلة، الجزائر، 09-10 مارس 2004.

26. محمد مقدادي، العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد، دار فارس للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2002.

27. مصطفى رجب عمي شعبان، رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية لشركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية جوال، رسالة ماجيستير كلية التجارة قسم إدارة أعمال، تخصص إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،2011 .

28. نجم عبود نجم، إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، الوراق للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2005.

29. نجم عبود نجم، إدارة اللاملموسات: إدارة ما لا يقاس، دار اليازوري، عمان، 2010.

30. هاني محمد أنيس، رأس المال الفكري انطلاقة إدارية معاصرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2002 .

31. هدى زوير، عدنان داود، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دار جرير للنشر، ط 1، عمان، 2010.

32. الإسكوا، رؤية مقترحة لتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2008.

33. تقرير التنمية الإنسانية العربي لسنة 2003.

34. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 397 ، مارس 2012 .

35. L'économie du savoir : tendances et implications, organisation de coopération et de développement économiques(OCDE), paris, 1996.

36. Thomas stewart, intellectuel capital : the new wealth of organisation, london, niquolaq breaely publishing, 1998.

37. Youndt .M.A, Snell S.A., Dean J.W., Lepak, D.P, Human Resource Management Manufacturing Strategy and Firm Performance, Academy of Management Journal, Vol39, August,1996.